

بغداد مستعدة لوقف تسديد مستحقات واردات الغاز من إيران

المصرف العراقي للتجارة يربط استمرار المدفوعات بتمديد إعفاءات واشنطن

فوجئت الأوساط السياسية والاقتصادية بإعلان المصرف العراقي للتجارة استعداد لوقف تسديد مستحقات واردات الغاز من إيران إذا لم يحصل على تمديد للإعفاءات الأميركية، وهو موقف لاقت في ظل ميل الخارطة السياسية في الحكومة العراقية لصالح الأطراف الموالية ل طهران.

بغداد - قال المصرف العراقي للتجارة الحكومي، أمس، إنه لن يكون طرفاً في الية دفع مستحقات إيران المالية عن الغاز والكهرباء اللذين تستوردتهما بغداد، في حال لم تجدد الولايات المتحدة الإعفاء من العقوبات الذي ينتهي الشهر المقبل.

ويقول محللون إن عدم تجديد الإعفاء ربما يؤدي إلى إلحاق ضرر بقطاع الكهرباء العراقي الذي يعتمد ثلث طاقته على ما يستورده من الغاز والكهرباء الإيرانيين، في وقت يتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

وفرضت الإدارة الأميركية عقوبات صارمة على قطاع الطاقة الإيراني في العام 2018، لكنها منحت العراق سلسلة من الإعفاءات المؤقتة على مدار الأشهر الـ15 الماضية، لشراء الغاز من طهران.

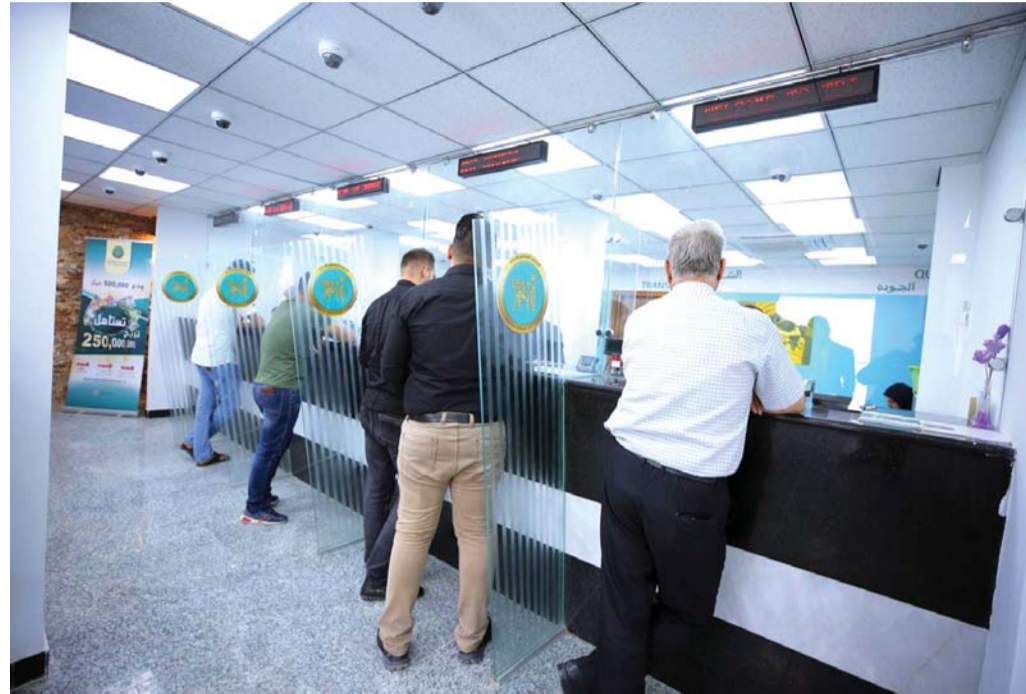
وتدفع بغداد ثمن الواردات عن طريق إيداع مبالغ من العملة المحلية عبر المصرف العراقي للتجارة المملوك للدولة، وهو ما يسخ مبدئياً لإيران باستخدامه لشراء سلع غير خاضعة للعقوبات.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لرئيس مجلس إدارة المصرف فيصل الهيمص قوله إنه "في حال انتهت الاستثناء، أكد أن المصرف لا يمكنه أن يدفع أي مستحقات غاز، ولا يمكن أن يتعامل مع أي كيان إيراني بخصوص الغاز والكهرباء، بالتأكيد".

وأضاف "مصرف، أهم شيء لدينا هو أن تكون ملتزمين بالتعليمات المحلية للبنك المركزي العراقي والتعليمات الدولية، لذلك يثق العالم بنا".

ويتعرض أي كيان يتعامل مع المؤسسات أو البلدان التي أدرجتها الولايات المتحدة في القائمة السوداء لعقوبات ثانوية تقيد وصوله إلى الدولار الأميركي.

وأدى الإعفاء الأميركي إلى حماية العراق من عقوبات مماثلة، ما سمح له بمواصلة استيراد حوالي 1400 ميغواط من الكهرباء و28 مليون متر مكعب من الغاز من إيران.



السلطات العراقية بين مطرقتي واشنطن وطهران

نفوذ طهران وإعادة فرض العقوبات على المؤسسات المالية الإيرانية وخطوط الشحن وقطاع الطاقة والمنتجات النفطية.

وسمحت واشنطن لضمانية بلدان هي الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان واليونان وإيطاليا وتركيا باستيراد النفط الخام الإيراني.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية للمستشارة البارزة في المعهد الأوروبي للسلام، نسيبة يونس، قولها إنه "يبدو أن إعفاء العراق الخاص جاء بشرط خاص به يحدد كيف سيتوقف عن استخدام الكهرباء الإيرانية".

وأضافت "من أجل الحصول على هذا الاستثناء، قدم العراقيون نوعاً من خارطة طريق". ومن بين الطرق التي يمكن أن يحل بها أزمة استخدام الغاز الذي يحرق خلال استخراج النفط والذي يمثل وفقاً للبنك الدولي خسارة سنوية تبلغ نحو 2.5 مليار دولار، وهو ما يكفي لسد الفجوة في توليد الطاقة من الغاز في العراق.

وقال وزير الكهرباء العراقي لؤي الخطيب في سبتمبر الماضي، إن بلاده "ستواجه صعوبة في توليد ما يكفي من الكهرباء إذا لم يواصل استخدام الغاز الإيراني لمدة 3 أو 4 أعوام أخرى، في محاولة لمقاومة الضغوط الأميركية لوقف الإمدادات الإيرانية".

في غضون ذلك، اتفقت إيران والعراق على خطة سداد تماشياً مع اللوائح الأميركية عن طريق حساب بالدينار العراقي عند المصرف العراقي للتجارة.

وبدأ من العام الماضي، توجبت على العراق فاتورة مستحقة تبلغ نحو مليار دولار عن عمليات شراء سابقة للغاز والكهرباء، وفقاً لوزير النفط الإيراني بيجان زنگنه.

1300
ميغواط يشتريها العراق من إيران بشكل مباشر فضلاً عن استيراد الغاز لتشغيل مصانعها

ورفض الهيمص الكشف عن المبلغ الذي تم دفعه في الحساب أو المبلغ الذي لا يزال مستحقاً لكنه أكد لوكالة الصحافة الفرنسية أن "الاستثناء سمح بأن يدفع لمصدري الكهرباء والغاز".

وقال "تم تسليم دفعات عدة حسب هذه الآلية لكن المشكلة أن التصرف بالإموال التي دفعت لم يكن ممكناً".

ويخشى العراق تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة، وكلاهما حليف لبغداد.

بي بي تنسحب من تطوير حقول كركوك

وقالت "بي بي" في 2013، وقعت بي بي خطاب نوايا مع شركة نفط الشمال التابعة لوزارة النفط العراقية لدعم دراسات النشاط الميداني في كركوك. وكما كان مخططاً، انتهت بي بي في ديسمبر 2019 من العمل والدراسات الميدانية والتوصيات.

وبحسب مهندس كبير آخر في شركة نفط الشمال، ترك موظفو بي بي أجهزة الكمبيوتر المحمول الخاصة بهم لدى شركة نفط الشمال بعد إنهاء المسح والدراسة الفنية للحقل.

وكان العراق يأمل أن تساعد بي بي على زيادة إنتاج الحقل لثلاثة أضعاف كي يبلغ مليون برميل يوميا، أي أكثر من خمس إنتاجه الحالي، وواحد بالمئة من الإنتاج العالمي.

لكن عقد بي بي جرى تعليقه في عام 2014 عندما أثار الجيش العراقي في مواجهة التقدم الكاسح لتنظيم داعش المتطرف بشمال وغرب العراق، مما سمح لحكومة إقليم كردستان بالسيطرة على منطقة كركوك.

واستعدت بغداد للسيطرة الكاملة على كركوك من حكومة إقليم كردستان في 2017 بعد استفتاء على استقلال الإقليم لم يكمل بالنجاح، ومن ثم استأنفت بي بي دراسات على الحقل.

وكان العراق قد قام بتأميم صناعة النفط في يونيو 1972 وأدار جميع المنشآت النفطية بالاعتماد على الخبرات والكوادر العراقية حتى الغزو الأميركي للعراق في عام 2003.

وشهدت صناعة النفط حالة من الفوضى منذ ذلك الحين بسبب الاستغناء عن الكوادر العراقية وتوقيع عقود تعطي الشركات الأجنبية حقوقاً واسعة على حساب مصالح البلاد.

ويقول محللون إن اللجوء إلى شركة بي بي لتقوم بتطوير جميع حقول محافظة كركوك كان يهدف أساساً إلى وضع حد نهائي لأثر قرار تأميم النفط العراقي في عام 1972.

وشملت أعمال بي بي دراسة زلزالية ثلاثية الأبعاد لحزان الحقل وبحسب بي بي، تشير التقديرات إلى أن حقل كركوك بحوي 9 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج.

بغداد - كشفت مصادر مطلعة في قطاع النفط الثلاثاء أن شركة بريتش بتروليوم (بي بي) انسحبت من حقل كركوك النفطي العملاق في العراق.

وقالت ثلاثة مصادر لوكالة رويترز إن الشركة النفطية البريطانية اتخذت الخطوة بعد انتهاء عقدها للتقيب البالغ حجمه 100 مليون دولار دونما اتفاق على توسعة الحقل، في ضربة جديدة لآمال بغداد في زيادة إنتاجه.

ويأتي تحرك بي بي مع قيام شركات الطاقة الغربية بإعادة تقييم عملياتها في العراق وسط قلق سياسي في ظل احتجاجات مناهضة للحكومة محتدمة منذ أشهر وتساعد في التوترات بين الولايات المتحدة وإيران.

ويتزامن قرار الشركة البريطانية مع احتجاجات غير مسبوقه تفجرت مطلع أكتوبر الماضي، تخللها أعمال عنف وقذفت باقتصاد البلد العضو في منظمة أوبك إلى المهجول.

وقالت المصادر المطلعة إن بي بي أخطرت السلطات العراقية الشهر الماضي بأنها ستسحب موظفيها من الحقل الواقع في شمال البلاد بعد أن حل في نهاية العام الماضي أجل عقد الخدمات الممنوح لها في 2013.

وأكد مصدر كبير بشركة نفط الشمال العراقية، التي تشرف على عمليات كركوك، لرويترز، التي لم تكشف عن هويته، انسحاب بي بي.

وقال المسؤول إنه "جرى تسليم نتائج دراستها الميدانية لتطوير حقل كركوك النفطي لشركة نفط الشمال وللاستفسر كانت دون التوقعات... على الأقل بالنسبة لنا".

وأضاف "من الواضح تماماً أن نتائج الدراسة ليست مشجعة بالنسبة لشركة بي بي حتى تمديد عملياتها".

ولم تدع الحكومة العراقية على طلب للتعبير.

وأكدت بي بي أنها أنهت العمل والدراسات الميدانية وقالت إنها سلمت توصياتها بشأن تطوير الحقل إلى شركة نفط الشمال.

ولم تعلق الشركة التي مقرها لندن على عمليات نقل الموظفين.

دمشق تفرض حالة طوارئ في أسواق الصرف

البنك المركزي السوري يقرر إغلاق 14 شركة صرافة

وطاتها من خلال محاولات يائسة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وجرى تشديد العقوبات الأميركية والأوروبية منذ نوفمبر 2018 ليشمل رجال أعمال سوريين مقربين من الأسد وغير الأميركيين الذين يتعاملون مع مصادر تمويل دمشق مع توقف تهريب العملة الصعبة من لبنان والدعم من إيران الغارقة بدورها في أزماتها الخانقة.

وأعلن رئيس الوزراء عماد خميس الأحد الماضي خلال جلسة أمام نواب البرلمان أن حكومته ستصدر قريباً قرارات لضبط ومراقبة الليرة لتبقى في عهدة المصارف الحكومية المعنية.

وقال حينها إن "هناك حزمة قرارات اقتصادية مهمة تجري دراستها من قبل اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء لدعم الليرة ومكافحة المضاربة التي تتعرض لها بالتوازي مع دعم الإنتاج في القطاعات الزراعية والصناعية وتوفير المواد الأساسية للمواطنين بالأسعار والجودة المناسبين".

وأشار إلى أنه سيتم توسيع قائمة المواد المدعومة خلال الأيام القادمة، لتشمل مواد جديدة. وقال إن "العمل مستمر على دعم دور مؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد هذه المواد".

ويأتي تدني قيمة الليرة تزامناً مع تشديد العقوبات الغربية على البلاد، فيما تسعى دمشق إلى التخفيف من

والخدمات تضاعفت مرتين خلال آخر شهرين من 2019، وهو ما أجبر الجميع على التأقلم مع تقلبات السوق المحلية. والأحد الماضي، أوردت حسابات الرئاسة على الشبكات الاجتماعية أن بشار الأسد أمر "بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، سواء كان ذلك بالقطع الأجنبية أم بالمعادن الثمينة".

وتعكس خطوة تشديد العقوبات بحق كل من يتعامل بغير الليرة، الذي

العامة لتجارة وتصنيع الجيوب لم تشتد أيضاً في مناقصة منفصلة مفتي ألف طن من القمح الروسي أغلقت في 18 من ديسمبر الماضي.

ويعكس انخفاض قيمة الليرة مدى انهيار الاقتصاد نتيجة تقلص المداخل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي في ظل خضوع دمشق لعقوبات اقتصادية أميركية وأوروبية تفاقم اختناقها الاقتصادي.

ويقول تجار في دمشق وحتى في المحافظات الأخرى إن أسعار السلع



تعاملات مطاردة من قبل الدولة

بناء على الدور المنوط بكل منها في دعم الاقتصاد السوري والتعاملات المالية وتعزيز الثقة بالليرة.

وشهدت الليرة في الأسابيع القليلة الماضية انخفاضاً قياسياً، ويات الدولار في السوق السوداء يعادل أكثر من 1200 ليرة لأول مرة في تاريخها، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي عند 434 ليرة.

وقبل اندلاع النزاع السوري في مارس عام 2011 كان الدولار يساوي 48 ليرة سورية.

وتسارع انهيار العملة السورية مع انغلاق نوافذ تمويل دمشق، إذ أدت أزمة السيولة والانتفاضة الشعبية في لبنان لانقطاع تدفق الدولارات، في وقت تلاشت فيه قدرة إيران المختنقة بالعقوبات الأميركية على مساعدتها.

وفي تجسيد واضح عن عمق أزمة الاقتصاد السوري، ألغت مؤسسة الجيوب الحكومية بالتزامن مع قرار المركزي مناقصة دولية لشراء 200 ألف طن من القمح اللين للتوريد من روسيا.

وكانت مصادر قالت لوكالة رويترز الاثنين الماضي إن المؤسسة السورية

لجأت الحكومة السورية إلى آخر العلاجات لإنقاذ الاقتصاد المشلول باللجوء للإعلان عن حالة "طوارئ اقتصادية" في أسواق الصرف، في محاولة يائسة لوقف نزيف خسائر قيمة الليرة أمام الدولار، التي تكبدتها في الأسابيع القليلة الماضية، وهو ما زاد الضغوط على المواطنين بشكل لا يطاق.

دمشق - كشفت تحركات السلطات السورية لدعم العملة المحلية، التي انحدرت قيمتها بشكل غير مسبوق في الفترة الماضية أمام الدولار، عن مدى الأزمات المزمنة التي تطوق الاقتصاد المحلي.

وفي خطوة هي الأولى من نوعها منذ أن سقطت الليرة في حفرة عميقة قياسياً بما كانت عليه قبل تسع سنوات، أصدر البنك المركزي الثلاثاء قراراً يقضي بإغلاق 14 شركة صرافة "لم تؤد الدور المطلوب منها في الفترة السابقة في دعم استقرار الليرة".

ولم يشر المركزي بالتحديد إلى تلك الشركات، لكنه ذكر في بيان نشره على موقعه الإلكتروني أن "القرار تضمن حرمان هذه المؤسسات من ممارسة نشاطها للغاية لآثاره المقلبة".

وأوضح أن "هذا الإجراء يأتي نتيجة حرص المصرف على ضبط السوق ومنع التلاعب بسعر الصرف".

وقالت الصحافة المحلية إن المركزي يصدر إعادة النظر بالجدوى الاقتصادية وبفعالية استمرار شركات الصرافة كافة

700
مليون دولار احتياطات العملة الصعبة بعد أن كانت عند 18 مليار دولار قبل 9 سنوات

ويؤكد رجال أعمال محليون أن العملة تعرضت لضغوط شديدة خلال الفترة الماضية بعدما تخلت البنوك المركزي إلى حد بعيد عن جهوده في الأشهر الأخيرة لدعم قيمة الليرة من أجل حماية احتياطاته النقدية الأجنبية المتبقية.

ورغم تلك المحاولات، أصبحت دمشق مضطرة للاعتماد على الاحتياطات النقدية البالغة 700 مليون دولار فقط، بحسب ما تشير إليه التقديرات بعد أن كانت عند مستوى 18 مليار دولار مع بداية الأزمة.